شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

الســـــادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف ان نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠

وكل عام وسيادتكم بخير

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ...

رئيس القطاع المالى

والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبد العزيز

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

شركة مطاحن شرق الدلتا
مكتب رئيس مجلس الأدارة
صادر ٤٧٢ ق ١٤/ ٩ /٢٠٢٦

السيد الأستاذ / وكيل اول الوزارة

مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٣١٨ والمؤرخ في ٨ /٩/ ٢٠٢٦، والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه .

ونحن إذ نشكر

السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في / /٢٠٢٦

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

الرئيس التنفيذى للشركة

مع خالص تقديري

دكتور / وليد محمد لطفى نصار

()

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالى

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٦/٣٠

ملحوظة	الرد
أساس ابداء رأى متحفظ ١. على الرغم من سابق الاشارة فى العديد من تقاريرنا السابقة بشأن عدم توثيق محاضر اجتماع الجمعية العامة (العادية -غير العادية) من الجهات الإدارية المختصة بالرغم من انعقادهما في ٢٠٢٣/١٠/٢٤، ٢٠٢٤/١١/١٦، ٢٠٢٥/١٠/٨ وتنفيذ قرارتها والتي منها (اعتماد القوائم المالية / ابراء الذمة للمجلس صرف المكافأة لمجلس الإدارة والعاملين /صرف كوبونات للمساهمين) هذا ويعد التأخير في توثيق تلك المحاضر مخالفة لقواعد القيد والشطب (مادة رقم ٤٢) الأمر الذي قد يعرض الشركة لغرامات مالية او إيقاف التداول على أسهم الشركة كما لم يتم توثيق محاضر مجلس إدارة الشركة من تاريخ أنعقاد الجمعية. • فضلاً عن عدم التأشير حتى تاريخه في المحررات الرسمية للشركة ومنها السجل التجاري بكافة التعديلات التي مازالت تحت اعتماد الجهات الإدارية ومنها تشكيل مجلس الإدارة والسلطات القانونية لكل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة وذلك منذ عام ٢٠٢٠ وذلك بما لا يتماشى مع التعديلات التي طرأت على قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته التي تمت بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ونود أن نشير في هذا الصدد أن مجلس الادارة الحالى لم يتم أثبات تشكيله بالسجل التجارى منذ توليه وحتى تاريخه بالرغم من انتهاء دورة المجلس الحالية وبصدد انتخابات لإعادة تشكيل المجلس خلال الجمعية العامة القادمة. • **يتعين ضرورة الوقوف على أسباب عدم توثيق محاضر الجمعية العامة ومحاضر مجلس إدارة الشركة المشار إليها، مع سرعة الانتهاء من إجراءات التوثيق خاصة في ظل إنتهاء السنة المالية الجديدة وقرب انعقاد الجمعية العامة الخاصة بها.**	• **تعلمون سيادتكم ان الشركة تمتلك مطحن واراضى بمنطقة شبه جزيرة سيناء .** - تقدمت الشركة بمحاضر الجمعيات العمومية العادية والغير عادية لإنهاء إجراءات التوثيق في ٢٠٢٤/٨/٢٩ و ٢٠٢٤/١١/١٨ . - ورد كتاب من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بعدم توثيق المحاضر بناءاً على رفض الجهاز الوطنى لتنمية سيناء لضرورة قيام الشركة بتوفيق الوضع القانوني لها وفقاً للقانون ١٤ لسنه ٢٠١٢ المعدل بقانون ٩٥ لسنه ٢٠١٥ وذلك في ضوء ان الشركة مساهمة مصرية ولها اسهم يتم تداولها ببورصة الأوراق المالية . - تم عقد جمعية غير عادية لتوفيق وضع الشركة في ٢٠٢٥/٤/٥ وتم تسليم محضر الجمعية الغير عادية في ٢٠٢٥/٥/١٥ . - بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٨ تم تسليم الهيئة العامة للاستثمار محضر الجمعية الغير عادية التي اقرت التصرف بالبيع للأشخاص الطبعيين على أن يكون مصري الجنسية او شخصية اعتبارية مملوكة لمصريين ١٠٠٪ . - ورد كتاب من هيئة الاستثمار بخصوص طلب الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء بخصوص طلب الية البيع المزمع تنفيذها وفى حالة الطرح يتم موافاة الجهاز بكراسة الشروط وتم طلب سند حيازة الشركة على الاراضى التي تملتكها بشبه جزيرة سيناء وتم موافاة الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء بالمطلوب وتم طلب تحديد ملكية المستودعات التابعة للشركة بجنوب سيناء وتم الإفادة ان جميعها تخصيص وحق انتفاع وبالمراجعة تبين ان مستودع شرم الشيخ عقد اتفاق وتم طلب التعديل ليكون تخصيص او حق انتفاع وتم التواصل مع محافظة جنوب سيناء وتم الاتفاق على التعديل ليكون تخصيص بواقع ١ جنيه . وبعد توقيع العقد سيتم ارساله الى هيئة الاستثمار لتسليمه الى الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء لإنهاء التوثيق .

()

ملحوظة	الرد
٢. لم يتم الانتهاء من كافة الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تنفيذ قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٠٢٥/٤/٥ بشأن توفيق الأوضاع للشركة بالنسبة لمواقعها المتواجدة في منطقة شبه جزيرة سيناء. • **يتعين موافاتنا بما تم من إجراءات من قبل الشركة لتنفيذ ما ورد بقرارات بالجمعية العامة غير العادية المشار إليها.**	• سيتم انهاء الاجراءات عند توثيق المحاضر .
٣. بلغ راس المال المصدر والمدفوع بالشركة ٦٠ مليون جنيه موزعة على عدد ٦ مليون سهم ولم يتم تنفيذ ما صدر من قرارات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية ومنها القرار رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٤ والخاصة بتعديلات المادة رقم (٧) من قواعد القيد والشطب والتى الزمت فيه الشركات بان يكون راس المال المصدر مدفوع بالكامل ولا يقل عن مبلغ ١٠٠ مليون جنية أو ما يعادلها من العملات الاجنبية وذلك من واقع اخر قوائم مالية سنوية أو دورية وقد اظهرت القوائم المالية للشركة منذ عدة سنوات بان راس المال المصدر والمدفوع بلغ ٦٠ مليون جنية فقط . • **الأمر الذي يجب معه ضرورة الالتزام بالقرارات الصادرة وتعديلاته بشأن قواعد القيد والشطب وتعديل هيكل رأس المال طبقاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن.**	• ستتم إجراءات زيادة راس المال فور الإنتهاء من إجراءات التوثيق لمحاضر الجمعيات العادية والغير عادية ومحاضر مجلس الإدارة واستخراج سجل تجارى حديث وذلك في ضوء المادة (٧) من قواعد قيد واستمرار شطب الأوراق المالية بضرورة تقديم مستندات زيادة راس المال من الممثل القانوني للشركة الذى سوف يتم تحديده بعد التوثيق .
٤. بلغ صافي الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٠٥,٢٣٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٣,٣٧٢مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي بزيادة قدرها ٢١,٨٦٤ مليون جنيه وبنسبة تطور ١١,٩٪، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة من غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات استثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، الفوائد الدائنة) بنحو ١١٢,٣٧٣ مليون جنيه وبنسبة ٥٥٪ من الربح المُحقق وذلك لعدم استغلال الطاقات المتاحة (أي أن أنشطة الشركة الرئيسية ساهمت بنسبة ٤٥٪ فقط من إيرادات الشركة)، ودون وجود أي دراسة لإعادة استثمار أموالها مكتفية في ذلك بربط أذون خزانة وودائع طرف البنوك محققة عائد بنحو ٢٥٪ علي الأموال. وتجدر الاشارة فى ذلك الى انخفاض الارقام المحققة هذا العام بشأن الانشطة الرئيسية للشركة مقارنة بالعام السابق فضلاً عن عدم تفعيل باقي أنشطة الشركة المرخص لها بمزاولتها كما هو موضح بالجدول التالي: • بلغ صافي الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٢٠٥,٢٣٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٣,٣٧٢مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي بزيادة قدرها ٢١,٨٦٤ مليون جنيه وبنسبة تطور ١١,٩٪، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة من غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات استثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، الفوائد الدائنة) بنحو ١١٢,٣٧٣ مليون جنيه وبنسبة ٥٥٪ من الربح المُحقق وذلك لعدم استغلال الطاقات المتاحة (أي أن أنشطة الشركة الرئيسية ساهمت بنسبة ٤٥٪ فقط من إيرادات الشركة)، ودون وجود أي دراسة لإعادة استثمار أموالها مكتفية في ذلك بربط أذون خزانة وودائع طرف البنوك محققة عائد بنحو ٢٥٪ علي الأموال. وتجدر الاشارة فى ذلك الى انخفاض الارقام المحققة هذا العام بشأن الانشطة الرئيسية للشركة مقارنة بالعام السابق فضلاً عن عدم تفعيل باقي أنشطة الشركة المرخص لها بمزاولتها كما هو موضح بالجدول التالي:	• يرجع ذلك الى إنخفاض تكلفة الطحن وعدم مواكبتها لنسب التضخم التي اثرت على تكاليف التشغيل (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة والتغليف ، أجور .... الخ) بجانب انخفاض برامج الطحن والذى يؤثر على زيادة التكاليف نتيجة الانخفاض الكمى . • وجدير بالذكر قيام الوزارة بسحب ٩٨ طن قمح / يوم من حصة الشركة الى شركة مطاحن جنوب القاهرة والجيزة اعتباراً من ٢٠٢٥/١٠/١٦ بنحو ٢٥٤٠٠ طن قمح خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مما أدى الى انخفاض الكميات المطحونة وكذلك ايرادات الطحن . • بخصوص انخفاض نشاط الطحن فانه يتم تحديد الكميات المطحونة من خلال لجنة البرامج وفقاً للمنصرفات الفعلية من خلال شركة سمارت . • بخصوص تسويق الاقماح المحلية يرجع لثبات عمولة التسويق وزيادة مطالب أصحاب الشون بقيمة ايجارية عاليه جداً لا تتناسب وعمولة التسويق التي يتم تحديدها في التوجيه الوزاري . • بخصوص مصنع المكرونة يرجع لزيادة المنافسة مع القطاع الخاص وكذا سياسة البيع النقدى الذى يؤثر في الكميات المنتجة من المكرونة السائبة الحرة والذى له تاثير مباشر على الكميات المنتجة.

النشاط	فعلى عام ٢٠٢٦	فعلى عام ٢٠٢٥	الفرق	الايراد المقدر
نشاط الطحن "طن"	٧٧٢٤٥٦	٨٠٧٠٤٦	(٣٤٥٩٠)	٣٠ مليون جنيه
التسويق قمح محلى "طن"	٢٥٤٠٥٦	٣٣٩٩٧٩	(٨٥٩٢٣)	١٣ مليون جنيه

()

ملحوظة	الرد

النشاط	فعلى عام ٢٠٢٦	فعلى عام ٢٠٢٥	الفرق	الايراد المقدر
دقيق مصنع مكرونة "طن "	٣٨٤٥	٤٤٢٨	(٥٨٣)	-
قيمة مبيعات مصنع المكرونة "بألف جنيه "	٨٣٤٦٨	٨٨٣٤٥	(٤٨٧٧)	٤,٨ مليون جنيه

- **يتعين ضرورة دراسة كيفية الاستفادة من الطاقات المُتاحة بالشركة بأفضل السبل للوصول إلي أعلي منفعة اقتصادية ممكنة لتعظيم أرباح الشركة والاستفادة من الأنشطة الرئيسية الأخرى للشركة (مثال الاستثمار العقاري) والتي لم تفعل حتى تاريخه .**

٥. **عدم الالتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة وذلك رغم تكرار العديد من الملاحظات والمخالفات على مدار العديد من الأعوام واتخاذ قرارات وتوصيات بالجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بضرورة تلافي تلك المخالفات وإفادة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم بشأنها ومنها:**

- إنهاء الرفع المساحي لأراضي وممتلكات الشركة منذ عام ٢٠١٨ وحصر المساحات الفعلية لأراضي الشركة.
- الاستفادة من الطاقات العاطلة حيث ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٣٧٨ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة هذا بخلاف شقة سكنية تكلفتها نحو ١,٣١٥ مليون جنيه بمنطقة مساكن شيراتون بالقاهرة والمشتراه من شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية منذ أكثر من عامين ولم يتم تسجيلها حتي تاريخه كما لم يتم استغلالها حتى تاريخه
- الانتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضي التي آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشتراة بعقود ابتدائية(مطحن أحمد صالح، أرض مطحن أرجيوس ببورسعيد، أرض شونة شطا، أرض مطحن فاقوس، أرض شونة منيا القمح، .....)
- اتخاذ الشركة الإجراءات القانونية لاسترداد قيمة ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي.
- دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد البالغ قيمته نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه.
- **يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من الجمعية العامة للشركة بشأن ذلك.**

- تم الرفع المساحى لعدد ٨ مواقع بقطاع الشرقية وجاري الرفع المساحي لباقي المواقع التي تمتلكها الشركة .
- الطاقات العاطلة تشمل :
- اراضى (احمد صالح ، ارجيروس ، شطا ، التل الكبير، القصاصين ، ابوصوير منها تحت التسجيل وسيتم استغلالها الاستغلال الأمثل) .
- وبخصوص شقة شيراتون سوف يتم تعديل بياناتها من خلال جمعية غير عادية لمطاحن الإسكندرية حتى يتسنى لنا التسجيل .
- جارى اتخاذ الإجراءات القانونية لإسترداد القيمة .
- تم اجراء مزاد في يوليو ٢٠٢٥ وتم بيع جزء منه بمبلغ ٧٢١٧٨ جنيهاً وجارى طرح باقى الأصناف .

()

ملحوظة	الرد
٦. تم جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة، وقد تبين بشأنها ما يلي: • عدم حسم الخلاف بشأن حقوق الانتفاع والبالغة نحو ٢٥,٨٢٠ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد والمرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة. • ومما هو جدير بالذكر بأنه تم سداد نحو ١,٥٤٨ مليون جنيه مقابل انتفاع بأرض أبو حماد عن المدة من ١٩٩٣ حتى ٢٠١٧. • **يتعين متابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الانتفاع، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأي مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.**	• تتابع الشركة كافة الدعاوى المرفوعة بشان حق الانتفاع لمخبزى الفردوس وابوحماد والمخصص المكون كاف .
• لم يتم الانتهاء من حسم الخلاف بين الشركة ومديرية الإصلاح الزراعي بالشرقية بشأن تسجيل ونقل ملكية مساحة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح والمسدد قيمتها بنحو ١,٣٩٤ مليون جنيه وذلك لوجود خلاف جوهري على تسعير قيمة متر الأرض حيث أن قرار لجنة تثمين أراضي الدولة في ٢٠١٦/٢/١٦ قدر سعر المتر بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وتم التصديق عليه من اللجنة القانونية في حين أن ما تم سداده من الشركة هو ٣٠٠ جنيه للمتر حيث أشارت الهيئة المذكورة إلى وجود خطأ مادي في كتابة سعر المتر عند أرساله للشركة. • وقد اعترضت الشركة على ذلك حيث كان قد سبق سدادها لكامل الثمن وأقامت الشركة الدعوي رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٢٤ م.ك حكومة جنوب الزقازيق ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وطلبت في ختامها إلزام الهيئة بتحرير عقد بيع ابتدائي للعين محل التداعي ورد المبالغ المسددة بالزيادة وتم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٩/١٢لصالح الهيئة وقامت الشركة بالطعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٠٣ لسنة ٦٧ ق س ع الزقازيق والدعوي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٦/٩/٩. • **يتعين تحديد الاسانيد التي اعتمدت عليها الشركة في اتخاذ قرار سداد قيمة الأرض للهيئة المذكورة في ظل عدم الاطلاع على قرار تثمين الأرض الصادر من لجنة تثمين أراضي الدولة مع ضرورة موالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة وسرعة إنهاء تلك الخلافات لاستكمال أعمال التسجيل ونقل الملكية.**	• **أرض مخبز منيا القمح :** • اقامت الشركة الدعوى رقم ١٢٠ لسنه ٢٠٢٤ م م حكومه جنوب الزقازيق ضد الهيئة العامه للاصلاح الزراعى وطلبت فى ختامها الزام الهيئة بتحرير عقد بيع ابتدائى لهذه الارض وقضى فيها برفض الدعوى وطعنت الشركة بالاستئناف رقم ٤٥٠٣ لسنة ٦٧ ق س ع الزقازيق والدعوى مؤجله لجلسة ٢٠٢٦/١١/١٢. • وقد تم سداد الثمن فى ضوء لجنة تثمين الاراضى بالدولة بواقع ٣٠٠ جنيها للمتر المرسل للشركة فى ضوء سداد كامل ثمن هذه الارض قامت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بتسليم الشركة هذه الارض • تم سداد نحو ١,٣٩٤ مليون جنيها لمديرية الاصلاح الزراعى بالشرقية قيمة ٤٦٤٥ م٢ لارض مخبز منيا القمح . • هذا بالإضافة أن الشركة قد قامت بسداد قيمة الارض فى ضوء التسعير الصادر من لجنة تثمين الاراضى بواقع ٣٠٠ جنيها للمتر .

()

ملحوظة	الرد
• عدم وضع دراسة وخطة محددة من قبل الشركة للمواقع المؤجرة من الغير بمناطق الشركة المختلفة والتى تتحمل عنها العديد من المبالغ ووضع الحلول والبدائل عوضاً عن تلك المواقع في حال تنفيذ ما ورد بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الاحكام المتعلقة بقوانين ايجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وما تضمنه من مواد تشير إلي رفع القيمة الإيجارية فضلاً عن انتهاء العلاقة الإيجارية للاماكن المؤجرة من الغير بعد خمسة أعوام من تاريخ صدور القانون. • **يتعين توفيق الأوضاع ووضع خطة في ظل صدور القوانين السابق الإشارة إليها.**	• تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ٧٠٢ بتاريخ ٢٠٢٥/٩/٣٠ لدراسة ما ورد بالملاحظة في ضوء صدور القانون رقم ١٦٤لسنه ٢٠٢٥ بشان بعض الاحكام المتعلقة بقوانين ايجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر وزيادة القيمة الايجارية يتم من خلالها حصر كافة الأماكن التي سوف تخضع لأحكام القانون واتخاذ التوصيات بشأنها .
٧. **تضمن رصيد حساب التكوين الاستثماري فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ الآتي:** • نحو ٢١,٢٤١ مليون جنيه قيمة مد السكك الحديدية إلى صوامع الشركة (منطقتي الإسماعيلية والمنصورة) لنقل الاقماح لتلك الصوامع ولم يتضح لنا العائد المتوقع أو جدوى الاستثمار في مد السكك الحديدية إلي صوامع الشركة (منطقتي الإسماعيلية والمنصورة) لتوريد الإقماح والذي تم رصد نحو ٢٠٠ مليون جنيه لتنفيذ المشروع بالرغم من ضياع العائد للشركة من نقل الاقماح بسياراتها والذي يتمثل في قيمة النولون المحصل من الهيئة العامة للسلع التموينية مقابل نقل الاقماح مما يؤثر علي إيرادات الشركة بالسالب. • **يتعين ضرورة موافاتنا بالعائد المتوقع الذي سوف يعود على الشركة في سبيل تنفيذ مشروع مد خط السكة الحديدي وبما تم بشأنها.**	• نظرا لاتجاه الدولة الى خفض تكلفة النقل للأقماح من الموانئ الى الصوامع الامر الذى أدى الى توصيل صوامع الشركة القابضة للصوامع للسكة الحديد وذلك لخفض تكلفة الدعم الامر الذى سيؤثر مستقبلا على النقل من خلال السيارات وتكون الأولوية للصوامع المرتبطة بالسكك الحديدية بجانب اتجاه الدولة لانهاء مشاكل سيارات النقل وإلغاء السيارات بالمقطورة وذلك حفظا على الطرق . • لذا كان من الضرورى العمل على توصيل صومعتي الاسماعلية والدقهلية بالسكك الحديدية حفاظا على الحصة المقررة من الأقماح المخصصة للشركة مستقبلا .
٨. **لم يتم حتى تاريخه نهو الاعمال الخاصة بتطوير ورفع قدرة مطحن السنانية بدمياط والذي تم ضخ استثمارات به لتحقيق ذلك بنحو ١٥٨,٧٨٢ مليون جنيه حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ وذلك منذ صدور قرار التطوير في ٢٠١٧/١٢/٨ هذا وقد سبق أن تم الإشارة في تقاريرنا السابقة المعروض على الجمعيات السابقة والمبلغة للشركة إلى ما شاب هذا المشروع من العديد من أوجه القصور والأخطاء الجوهرية بدأت منذ بدء في الدراسة مروراً بالتنفيذ وإخطاء جسيمة تمت عن طريق استشاري المشروع.** • **ونود في هذا الشأن الاشارة الى ما تم استحداثه في ذلك الموضوع :** • مازالت الشركة لم تنتهى بعد من اتمام تجارب التشغيل والتى بدأت منذ ٢٠٢٦/٨/١٢ والاستلام الابتدائي للمطحن لاختبار (القدرة الإنتاجية – المواصفات – نسبة الاستخراج) وذلك حتى تاريخه وقد تم تدبير كمية ٢٠٠٠ طن قمح بقيمة ٢٩,٢٠٠ مليون جنيه لاستخدام كميات منها كتجارب تشغيل .	• بتاريخ ٢٠٢٦/٩/١٢ تم الاستلام الابتدائى للمطحن وتم الوصول الى القدرة التعاقدية للمطحن وتم الموافقة على تعديل ضمان الالات والمعدات لمدة عام من تاريخ الاستلام الابتدائي وضمان المواتير لمدة ثلاثة سنوات على ان يتم الإنتهاء من كافة الملاحظات حتى يمكن إجراء الاستلام النهائي دون وجود أي ملاحظات .

()

ملحوظة	الرد
• طول فترة التنفيذ والتى استغرقت اكثر من سبعة اعوام منذ بداية اتخاذ القرار وانهاء اعمال التركيبات وحتى تاريخه وقد طرا خلال تلك الفترة العديد من المتغيرات وتغير الاوضاع على الاسس التى تم الاعتماد عليها فى اتخاذ قرار التطوير ومنها تغير المنظومة التموينيه لعدة مرات وما إستتبعه ذلك من انخفاض كميات الاقماح المطحونه والتى ادت الى انخفاض نسبة التشغيل كافة مطاحن الشركة والتى تعمل بطاقه تصل الى ٧٦٪ من اجمالى الطاقة مما يشير الى وجود طاقه عاطله بالمطاحن ويتم الربط المخصص للشركة دون أخذ طاقة المطحن المطور فى الاعتبار.	• ما حدث من تغيرات في المنظومة التموينية واخرها منظومة الخصم المباشر بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١ وما إستتبعها من انخفاض كميات الاقماح المطحونة احرى لوجود نشاط جديد مثل نشاط طحن دقيق ٧٢٪ وذلك لتدعيم أنشطة الشركة .
• تم أعداد وتطوير المطحن على اساس استخراج دقيق ٧٢٪ فى حين انه تبين وجود مذكرة معروضه على السيد وزير التموين فى ٢٠٢٦/٨/١٩وذلك للموافقه على استثناء مطحن السنانيه من العمل ضمن المطاحن التموينيه دقيق ٨٧,٥ % وذلك لمدة عام حتى يمكن للشركه الاستلام النهائى من المورد على الرغم من ان القرارات المتخذة من قبل مجالس الادارات اثناء اتخاذ قرار التطوير على اساس تشغيل المطحن استخراج ٧٢٪ فضلاً عن وجود طاقه عاطله لدى كافة مطاحن الشركة حسب ما تم الاشارة اليه فى تلك المذكرة.	• تم عمل مذكرة لمعالى السيد الدكتور/ وزير التموين والتجارة الداخلية لإستثناء مطحن السنانية من العمل ضمن المنظومة التموينية لمدة عام وذلك حفاظا على الرخصة التموينية لمطحن السنانية .
• لم يتم عمل تسويه ماليه نهائية بين الشركة والمورد بشأن كافة النواحى المالية المستحقة للشركة أو المورد للوقوف على التكلفة الحقيقة لأعمال التطوير .	• سيتم عمل تسوية مالية نهائية مع المورد عند الاستلام النهائي للمطحن .
• وفقا لما تم إبرامه بين الشركة والمورد فى صورة إتفاق خلال التعاقد فان ضمان الآلات والمعدات تنتهى فى شهر مارس ٢٠٢٧ وذلك على الرغم من بداية التشغيل فى سبتمبر٢٠٢٦ أى ان الضمان الفعلى للمعدات تمثلت فى فترة ٦ أشهر فقط مع العلم ان تاريخ انهاء خطاب الضمان الخاص بإعمال التطوير تنتهى فى مارس ٢٠٢٧ .	• تم الاتفاق مع المورد ان تكون فترة الضمان للالات والمعدات لمدة عام من تاريخ الاستلام الابتدائى وضمان المواتير لمدة ثلاثة سنوات .
٩. لم يتضح لنا موقف الشركة تجاه فتح اسواق في عملية البيع والتسويق للدقيق ٧٢ % مع عدم وضع خطه تسويقيه من قبل الشركة والتي يتم من خلالها تحديد المستهدف من مبيعات تلك المنتجات والعوائد المحققة منها وذلك لتحديد المدة الزمنية الواجبة لاسترداد الاموال المستثمرة فى اعمال التطوير وتحقيق الربحية المرجوة.	• تم فتح منافذ جديدة في المحافظات المختلفة (الشرقية ، بورسعيد ، جنوب سيناء ، السويس) بجانب التواصل مع كبار العملاء حيث تم صرف ٦٠ طن يوم ٢٠٢٦/٩/١٣ ، ٦٠ طن يوم ٢٠٢٦/٩/١٤ لاحد كبار العملاء وسوف يتم إتخاذ كافة السبل لتسويق كامل انتاج للمطحن حيث تسعى الشركة جاهدة للتواجد في السوق .
• مازال هناك كمية من الفوارغ الخاصة بالدقيق ٧٢٪ تقدر بحوالي ٣١٢,٥٥٩ الف جوال بقيمة ٣,٠٦٩ مليون جنيه تم شراءها منذ ٢٠٢٤/٩ تم تخزينها بمنطقتي الدقهلية ودمياط ولم يتبقى على صلاحيتها سوى عدة أشهر (ثلاثة أشهر)حيث ان مدون على الاجولة الانتهاء فى تاريخ ٢٠٢٦ولم يتم سحب سوى كمية ثلاثة الاف جوال في تجارب تشغيل المطحن الامر الذى قد يجعل تلك الاجولة غير صالحة للتعبئة بها اوتكون مدة صلاحية المنتج المعبا بها لا تتجاوز ثلاثة شهور.	• كما ان المطحن سيقوم بتغذية مصنع مكرونة الشركة من الدقيق بدلا من الشراء . • سيتم العمل على استخدام كافة الفوارغ الموجودة والخاصة بالدقيق ٧٢٪ خلال الفترة المتبقية من العام الحالي خاصة وان قدرة المطحن للطحن ٣٠٠ طن / يوم .

()

ملحوظة	الرد
• لم يتم وضع معدلات معيارية لكافة التكاليف الواجبة (المباشرة – الغير مباشرة) لاستخراج ذلك المنتج ومشتقاته بهدف إعداد قائمة تكاليف للوقوف على التكلفة الفعلية للإنتاج ولتحديد أسعار البيع والربحية وكذا عدم وضع إيه سياسات أو لوائح تخص البيع بشان منتج الدقيق ٧٢٪ وكذا الزوائد ولايوجد دورة مستنديه تخص هذا المنتج وكذا إجراءات الرقابة والتفتيش لمتابعة ورقابة ذلك الامر. • **يتعين بحث ما سبق والعمل علي نهو الاعمال وتشغيل المطحن خاصةً في ظل ارتفاع قيمة الأموال المستثمرة في هذا المشروع والمعطلة مع تحديد المسئولية تجاه المتسبب فى سداد الشركة أي اموال اضافية بخلاف عطلة الاموال مع ضرورة وضع السياسات البيعيه والمعدلات المعيارية لحصر كافة التكاليف مع ضرورة سرعة التصرف في كيفية الاستفادة من تلك الاجوله**	
١٠. **تم جرد المخزون فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ والبالغ نحو ٧٦,٧١٠ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري فى حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلى:** • مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط، وقد أفصحت الإيضاحات المتممة أن باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المتحرك وهذه الطريقة من طرق تقييم المنصرف وهي مخالفة لما ورد معيار المحاسبة المصرية. • **يتعين ضرورة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى ٢٠٢٦/٦/٣٠.**	• سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢) .
١١. تلاحظ لنا انخفاض اوزان كمية النخالة الخشنة المعبأة للاجوله والتي تصل الى ٣٣ كيلو / جوال في حين أن سعة الجوال تسمح بتعبئة ما يزيد عن وزن ٣٨ كيلو بالجوال فارغ وذلك بعد تعبئة عينه من الاجولة بوزن وصل الى٤٠ كيلو هذا فضلاً عن وجود قرار صادر من اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٤٣٥ في ٢٠٢٢/٨/١٨ لتحديد معدلات لتعبئة النخالة الخشنة والتي حددت معدل التعبئة من ٣٣ كيلو حتى ٣٨ كيلو للشكارة الواحدة وفى ظل ارتفاع قيمة أسعار الأجوله وقد تكبدت الشركة تكلفة اضافية بلغت قيمتها ١,٨٧٤ مليون جنيه نتيجة انخفاض اوزان تعبئة النخالة والتى وصلت الى ٣٣ كيلو بدلا من ٣٨ كيلو بالجوال وفقاً للقرار الصادر من اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٤٣٥ فى ٢٠٢٢/٨/١٨ ومما يؤكد ذلك وجود بعض المطاحن التى يتم تعبئة النخالة بأوزان تصل الى ٣٨ كيلو / جوال بمطحن ميت غمر. • **يتعين العمل اعادة دراسة تحديد الاوزان الخاصة بالنخالة حتى لا تتكبد الشركة أعباء إضافية نتيجة فروق الاوزان**	• صدر قرار السيد المهندس / الرئيس التنفيذي رقم ٤٣٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٨ بتشكيل لجنة لتحديد معدلات تعبئة النخالة الخشنة وحددت معدل التعبئة من ٣٣كجم حتى ٣٨كجم للشيكارة الواحدة وقد تم دراسة معدلات التعبئة خلال العام وتم تحميل المخالف بالمبالغ اللازمة مع إحالته الى القطاع القانوني .

()

ملحوظة	الرد
١٢. عدم وجود أية إجراءات من شـــأنها تفعيل دور الرقابة الداخلية للشركة على النشاط الرئيسي لها (الطحن) حيث تجلى ذلك في الآتي: • صـورية وعدم دقة وسـلامة بيانات الإنتاج اليومية المعدة بمعرفة مديري المطاحن حيث يتم إعدادها بالمتمم الحسابي على أســاس المعبأ الفعلي من المنتجات مع تقدير كمية الأقماح المنصـرفة للطحن دون الاخذ في الحسـبان نسـب الاسـتخراج النمطية المحددة من قبل القرارات الوزارية فضلا عن عدم الاخذ في الاعتبار كميات الإنتاج بالخزانات مما يؤثر على صحة وسلامة التسجيل بدفاتر المخازن. • كما أن عملية الأثبات في يومية الإنتاج لا تتم من واقع الإنتاج الفعلي اليومي ولكن تمثل في حقيقتها عملية متممات حسابية يقوم بها مسئول المطحن وذلك للوصول في نهاية اعمال المطحن لكل ثلاثة أشـهر وقبل القيام بالتصفية الصفرية الفعلية والتي تتم تحت اشراف مديرية التموين لنسب الاستخراج النمطية وبما يتوافق مع كميات القمح الواردة مع كميات المنتجات المستخرجة مما يضعف الغرض الحقيقي من عملية التصـفية الصـفرية الفعلية كما يعد ذلك من قبيل التلاعب في أثبات كميات الإنتاج في اليوميات الإنتاج والتي تعد مستند ومحرر رسمي من قبل الشركة. • رغم صدور قرار مجلس الإدارة رقم ٨٧ في ٢٠٢٥/١/٣٠ بإعداد دورة مسـتنديه لمخلفات الإنتاج والغربلة لإحكام الرقابة علي عملية الطحن بمواقع الشركة وتنفيذاً لتوصيات الجمعيات العمومية العادية المتعاقبة للشـركة وذلك لمراقبة وتحديد موقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي، حيث تبين لنا عدم التزام معظم مواقع الشـركة بتنفيذ الدورة المسـتندية المُعدة بغرض الرقابة وهناك ضـعف شـديد في الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع الدورة المسـتنديه لتلك المخلفات وعدم تسـجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصـافي الشـهرية، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشـركة مختلف الدرجات حوالى ٧٨٩,٤٤٨ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ بما يعادل حوالى ٧٧٢,١٧٣ ألف طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصـائي المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – بفارق قدره حوالى ١٧٢٧٥ طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٧٤٧٩ طن فقط (تم بيعها بنحو ٣٣,٧٤١ مليون جنيه) بفارق قدره حوالى ٩,٨ ألف طن لم تدرج ضـمن مخزون مخلفات بالشـركة أو بيان جرد خاص بها في ٢٠٢٦/٦/٣٠. • ويتصـل بما سبق أن ارتفاع نسبة تصـافي المطاحن التي تراوحت خلال العام بين ١٥٥,٣٪ إلى ١٥٧,٦٪ متجاوزاً النسـبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صـادرة من الهيئة العامة للسـلع التموينية والمحددة بنسـبة ١٥٣,٥٪، مما يظهر وجود إنحراف إيجابي (كمي) مع إنحراف سـلبي (مواصـفة المنتج) مما قد يكبد الشـركة غرامات مخالفة مواصفات. • **يتعين بحث ما سبق واتخاذ اللازم بشأنه، مع ضرورة الالتزام بالدورة المستنديه والتي تكفل احكام الرقابة على مخلفات الإنتاج وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة وأسـباب عدم إثبات المخلفات بمحاضر التصفية وبيانات الإنتاج اليومية .**	• تم التنبيه على مديرى المطاحن والفنيين بضـرورة مراعاة الدقة عند إعداد البيانات اليومية بقدر الإمكان . **لذا نوضح : -** • ان ورود القمح لا يرد للمطاحن كحصـه يوميه بل يرد كبرنامج تنفيذى لمده محدده لذا يتم شـحن اكبر كميه ممكنه من القمح للمطحن فى اقل مدة ممكنه حتى يتمكن المطحن من القيام باعمال النظافه والترطيب للقمح وهذه عمليات فنيه بحته وكذلك بيانات الانتاج اليوميه بيانات دفتريه وهى لاتعطى بيانات دقيقه والعبره دائما بالتصفيه الصفريه . • تقوم الشـركة بالزيارات الفنية والمرور الدورى على المطاحن بصفة مستمرة وحل جميع المشكلات التي تطرأ أولاً بأول ولا يوجد اى توقف أو أعطال بالوحدات . • بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣٠ صـدر قرار مجلس إدارة الشـركة الموقر رقم ٨٧ بإعداد دورة مسـتندية لمخلفات الإنتاج والغربلة لاحكام الرقابة على مخلفات عملية الطحن بمواقع الشركة وذلك تنفيذا لتوصيات الجمعيات العامة للشركة وهو ما ظهر اثره خلال الفترة التي طبق فيها من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ حيث تم بيع مخلفات بنحو ٣٥ مليون جنيه مقارنة بنحو ١٠,٩٠٥ مليون جنيه عن العام المالى السابق كاملاً وجارى متابعة تنفيذ الدورة المستندية لوحدات الشـركة اما بخصـوص وجود فروق قدرها ١٧٢٧٥ طن فهناك مخلفات عضـوية يتم اضـافتها الى النخالة الخشـنة ويتضح ذلك في فروق التصافى لمطاحن الشركة بين النمطى ١٥٣,٥ كجم / اردب والمحقق الفعلى بخلاف فاقد عمليات التداول . • وجدير بالذكر ان خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لا يوجد اى غرامات نتيجة عدم مطابقة مواصـفات النخالة الخشـنة الامر الذى يدل على وجود إنحراف ايجابى (كمى) .

()

ملحوظة	الرد
١٣.تضمن رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٦,٨٧١ مليون جنيه متوقفة مكون لها مخصص أضمحلال بكامل القيمة وقد سبق وأن صدرت أحكام قضائية لصالح الشركة التي لم يتم تنفيذها. • ومما هو جدير بالذكر بأن الشركة قامت بتقديم طلب لإدارة مراقبة الحسابات في ٢٠٢٦/٧/٢٢ لإبداء الرأي في إعدام بعض المديونيات ونرى في شان ذلك وجود تقصير في تنفيذ الاحكام والتي أدت إلي تقادمها مع الوقوف علي أسباب ذلك التقصير وتحديد المسئولية تجاه القطاعات المنوط بها إستيداء حقوق الشركة طرف هؤلاء العملاء خاصة في ظل نهو ملكية الأرض لاستيداء دين شركة الحمد وكذا الدفع بدعوي عدم القدرة لتنفيذ الاحكام الصادرة لعدم الاستدلال علي محل لإقامة المدين. • **الامر معروض على الشركة لاتخاذ ما تراه في هذا الشأن**	• قامت الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة تجاه العملاء لتنفيذ الاحكام المدنية الصادرة ضدهم الا ان هذه الإجراءات باءت كلها دون جدوى حيث ان العملاء تبين عدم وجود مال ثابت للحجز عليه او وفاته ويتم اتخاذ اجراءات التنفيذ ضد الورثة ومثال ذلك حكم العميلة / سامية احمد فرج وان استمرار السير في إجراءات التنفيذ فيه تكلفة ومصروفات دون جدوى منها ودون تحقيق نتيجة فيها . • قامت الشركة بتقديم الطلب رقم ٩٢ لسنه ٢٠٢١ سجل عينى حوش عيسى لتسجيل ارض مصنع شركة الحمد للصناعات الغذائية وذلك بموجب التوكيل رقم ١٦٨٠٩ لسنه ٢٠٠٥ توثيق العامرية والصادر من السيد / سعيد عبدالرشيد قريطم بالبيع للنفس والغير وذلك لنقل ملكية هذه الأرض للشركة وتم وقف الطلب لتقديم شهادة نهائية القرار الصادر في التفليسة المقامة ضد المدين من البنك الاهلى المصرى وتم تقديم التماس للشهر العقارى بما يفيد بان الشركة ليست لها صفة في التفليسة وان القرار لا يجوز الطعن عليه .
١٤.تضمن حساب العملاء (الدائن) في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٩,٠٣٦ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر (مقابل حساب الهيئة العامة للسلع التموينية دائناً) تمثل فروق مستحقات مخابز دون تحديد أسماء المطاحن والمخابز الخاصة بهم، حيث أن هذه الأرصدة تمثل فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية آلاف مخبز وإنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من هيئة السلع التموينية. • **يتعين الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وفي ضوء القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية والإفادة.**	• تمثل هذه الارصدة فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية الاف مخبز حيث ان اللجنة ما زالت فى عملها وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء القرار الوزاري رقم ١١٨ لسنه ٢٠٢٠ علماً بأنه تم إنتهاء اللجان من عملها فى منطقتى جنوب سيناء وبورسعيد وتم الصرف . • وقد قامت إدارة الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للسلع التموينية لسداد هذه القيمة مع تعهد الشركة بسداد اى قيمة عند المطابقة وجارى دراسة طلب الشركة لدى المستشار القانوني للهيئة .
١٥.تتضمن الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية في ٢٠٢٦/٦/٣٠ مبلغ ٣,٢١٥ مليون جنيه دفعات مقدمة تحت حساب الضريبة عن أعوام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ٢٠٠٩/٢٠١٠ لم نقف على الموقف الضريبي والقانوني لها وقد تم تسوية مبلغ مليون جنيه من رصيد هذا الحساب فى ٢٠٢٢/٧/١ والبالغ فى حينه ٤,٢١٥ مليون جنية. • **يتعين بحث ودراسة المبلغ وموافاتنا**	• سيتم إجراء التسويات اللازمة عند الانتهاء من مراحل التقاضى .
١٦.بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٦/٦/٣٠ نحو ٨٠,٢٩٢ مليون جنيه، ونري كفايتها مع ضرورة مراعاة ما انتهي الغرض منه أو ما يستوجب تكوينه وفقاً للالتزامات الحكمية والقانونية القائمة.	• يتم دراسة المخصصات بصفة منتظمة وترى الشركة كفايتها للأغراض المكونة من اجلها .

()

ملحوظة	الرد
١٧. **تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ المبالغ التالية:** - نحو ٢,٧٣٤مليون جنية باسم شركة أوكريم المورد الخارجي للآلات والمعدات المستوردة لأعمال تطوير مطحن السنانية والتى تمثل قيمة ما تحملته الشركة من غرامات ارضيات نتيجة التأخير فى التخليص على البضاعة من الميناء خاصة فى ظل تحويل كامل قيمة الاعتماد للمورد الخارجي ويتصل بما سبق عدم تسوية ذلك المبلغ حتى تاريخه. - نحو ١,٤١٢ مليون جنية باسم شركة الاشقاء للمقاولات قيمة ما سبق سداده للمقاول سليم حسنى من تحت حساب اعمال اعادة تهيئة مطحن السادات فى دمياط والمقدر بنحو ١مليون جنية فضلا عن مبلغ ٤١٢ الف جنية قيمة الاعمال التي لم يستكملها المقاول وفقا لشروط اوامر الاسناد وتم اسناده لمقاول اخرى تكبدت عنها الشركة هذا المبلغ بخلاف قيمة المطالبات المقدمة من شركة الاشقاء عن اعمال سابقة لذات المطحن مسار بشأنها نزاع قضائي تقدر قيمته بنحو ٥ مليون جنية وقد افادت الشئون القانونية للشركة والمنوط لها تمثيل الشركة قانونيا تجاه تلك القضايا بان نسبة خسارة الشركة لتلك القضايا تقدر بنسبة ٥٠٪ ولم يتم الاخذ فى الحسبان لتلك المبالغ عند تعلية قيم كامل الاعمال على الاصول الثابتة. • **يتعين ضرورة الوقوف على مدى امكانية تحصيل تلك المبالغ من عدمه في ضوء واجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك.**	• تم تحميل القيمة على المورد نتيجة التاخير فى إرسال مستندات الشحن لمدة ١٧ يوم مما تسبب فى قيام الشركة بسداد تلك المبالغ وتجدر الاشارة الى ان هناك ضمان نهائي بنسبة ١٠٪ بمبلغ ٤٣٧٨١٦ يورو لضمان حقوق الشركة فى حالة حدوث أى قصور من المورد حتى الاستلام النهائي . • سيتم إجراء التصويب اللازم في ضوء الانتهاء من مراحل التفاوض عند التسوية مع الشركة خلال فترة الضمان وفق الاتفاق المبرم في ضوء استلام المطحن بتاريخ ٢٠٢٦/٩/١٢ .
١٨.تم تحميل الأجور بمبلغ ٢٧ مليون جنيه تقديرياً يتمثل فى (مبلغ ٢٥ مليون جنيه أجور نقدية، مبلغ ٢ مليون جنيه حصة الشركة فى التأمينات الاجتماعية) قيمة مكافأة الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦وذلك وفقا لقرار مجلس الادارة تحت اعتماد من الجمعية العامة للشركة للموافقة عليه. • **يتعين العرض على الجمعية العامة لاعتماد ذلك المبلغ.**	• الامر معرو ض على الجمعية العامة للشركة .
١٩. **بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٦/٣٠ تبين ما يلى:** • أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط بأغراض تقييم المخزون نوصى بتطويره. • تم تحميل نشاط طحن المنظومة بمبلغ نحو ١١,٣٣٣ مليون جنيه يتمثل في تكلفة نشاط الورش (الصيانة الداخلية) دون التوزيع على باقي أنشطة الشركة مما أظهر نتائج جميع الأنشطة على غير حقيقتها.	• تقوم الورش بتصنع بعض أجزاء المعدات لصالح المطاحن كنشاط تكملى للنشاط الرئيسى وهو الطحن . • سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والعمل على تلافى تلك الخسائر.

()

ملحوظة	الرد
• لم تفرد الشركة قائمة تكاليف منفصلة لكل من انتاج المكرونة السائبة والمعبأة حيث تم اعداد قائمة تكاليف اجمالية لإنتاج مصنع المكرونة دون الفصل بين المعبأ والسائب رغم وجود اختلاف بين بعض بنود التكلفة لكل من تلك المنتجين. • **يتعين اعداد قائمة تكاليف منفصلة لكل من انتاج المكرونة السائبة والمعبأة لتحديد تكلفتها بدقة تمكن إدارة الشركة من اتخاذ القرار المناسب لتسعيرها .**	• تم تنفيذ ما ورد بالملاحظة .
٢٠.درجت الشركة عند اعداد قوائم التكاليف للأنشطة وعلى مستوى الوحدات توزيع الايرادات الاخرى (ايرادات استثمارات وفوائد اخرى – ايرادات وارباح اخرى) وادراجها ضمن إجمالي الايرادات بنحو ١١٤,٣٧٤ مليون جنيه بقوائم التكاليف مما ساهم فى عدم اظهار نتائج الانشطة والوحدات على حقيقته • **يتعين ضرورة اعداد قوائم تكاليف تظهر حقيقة ما أسفر عنه الانشطة والوحدات حتى يمكن الاعتماد علية فى اتخاذ ادارة الشركة القرارات المناسبة التي من شانها الارتقاء بنواتج الانشطة والوحدات.**	• جارى دراسة ما ورد بالملاحظة علماً بان هذه الأنشطة تحقق إيراداتها ويتم استخدامها في الاستثمار وعليه فانه يتم توزيع العائد بنسب الإيرادات المحققة من كل نشاط .
٢١.عدم وجود معدلات معيارية لقياس كفاءة الأنشطة بالنسبة لعوامل الإنتاج (مواد تعبئة وتغليف، كهرباء، مياه) لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة من (الطاقة الكهربائية، الدقيق الفاخر، رولات البلاستيك والأكياس لتعبئة الطن، سولار) الأمر الذي يضعف الرقابة على الاستخدامات وقياس الانحرافات • **يتعين العمل على ضرورة تشكيل لجنة لوضع المعدلات المعيارية لقياس كفاءة الأنشطة وتحديد الانحرافات.**	• هناك معدلات يتم العمل بها بالشركة مثل معدلات مواد التعبئة والتغليف لمصنع المكرونة ويتم تعديلها عند تعديل العبوات من ٤٠٠ جم او ٣٥٠ جم او ٥٠٠ جم كما توجد معدلات لتعبئة اجولة النخالة الخشنة وكذا توجد معدلات لاستخدام السولار وقد تم تحديدها بمعرفة لجنة مشكلة لهذا الغرض ويتم تحديد الانحرافات كل ثلاثة اشهر وتحميل اى انحرفات للمتسبب وسوف يتم وضع معدلات باستهلاك الكهرباء والمياه لطحن طن الاقماح .
٢٢.تم استحداث نشاط جديد بمسمي مشروع مصنع المعدات بالمنطقة الصناعية بالإسماعيلية والبالغ تكلفته نحو ٨,٩٤٥ مليون جنيه يتمثل في (٨,٨٠٧ مليون جنيه مباني ، ١٣٨ ألف جنيه آلات ومعدات ، ١٣٧ الف جنيه ارضى) وتم إضافته للسجل التجاري للشركة المؤرخ ٢٠٢٢/٥/٩ دون وجود دراسة جدوى لتوضح العائد وجدوى هذا النشاط فى ظل وجود ورش مركزية وفرعية لدى الشركة و قيام الشركة بإعداد قائمة تكاليف خاصة بهذا النشاط متحمل تكاليف بنحو ١,٦٠٤ مليون جنيه منها اجور بنحو ١,٣٦٩ مليون جنيه وقد تم الانتهاء من إجراءات السجل التجاري وتم استخراج شهادة السجل الصناعي (مجمع صيانة متكامل – لصيانة وتصنيع معدات المطاحن) ذلك عن مساحة ٦ الف متر مربع . • **يتعين ضرورة توضيح جدوى ذلك المشروع وما تحملته الشركة من تكلفة لإنشاء هذا المجمع والبالغة نحو ٨,٩٤٥ مليون جنيه.**	• تم تحرير محضر استلام ارض المشروع في ١٩٧٩/٦/٢ ولم يتم تفعيل مشاريع بها الى انه ورد الينا انذار من لجنة خدمات المنطقة الصناعية بالاسماعيلية في ٢٠١٩/٩/٢ والمنتهى الى طلب تقديم برنامج زمنى واضح ومحدد بتوقيت تنفيذ المشروع وتحديد ما نرغب من نشاط يتفق مع أنشطة المنطقة الصناعية خلال أسبوع – مع منح مهلة ٦٠ يوما لتنفيذ المشروع – وفى حالة عدم الالتزام سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية لسحب الأرض • وقد تتبع ذلك كتاب اخر ورد الينا برقم ٥٣٢ في ٢٠١٩/٩/١٦ والمنتهى بالتاكيد في حالة عدم الجدية سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن • وعلية سارعت الشركة في تنفيذ الاعمال الموجودة حاليا من اجل المحافظة على ارض المشروع • (٦٠٠٠م٢) والتي تجازوت قيمتها المالية ستون مليون جنية • علما بأنه يتم صيانة وتأهيل المناخل بالمصنع بالإضافة إلى تصنيع النواقل وتصنيع المراوح المطلوبة للشركة وإعادة تأهيل معدات المطاحن وكذا سن الدرافيل الخاصة بالمطاحن • وهذا المشروع يخدم إحتياجات الشركة في ضوء الموضح بعاليه .

()

ملحوظة	الرد
٢٣. استمرار مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ / بند " ز ") من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتي تضمنت أن الإيضاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي وذلك طبقاً للأساس المتبع في المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي. **يتعين الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه.**	• تم التنبيه نحو ضرورة تنفيذ ما ورد بالملاحظة.
٢٤. **ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٦/٦/٣٠، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بالملاحظة، ومن صور ذلك يلي:** • عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات والتي تقضي بأنه " يتعين الإفصاح عن طبيعة ومقدار كل المنح التي تم الاعتراف بها بالقوائم المالية مع الإشارة إلى أية أشكال أخري من المساعدات تكون المنشأة قد استفادت منها بطريق مباشر ". • لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضي به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند في الإيضاحات ". • لم يتم الافصاح بالإيضاحات المتممة عن الاحداث اللاحقة والمتمثلة في تطبيق التوجيه الوزاري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٦ بشان تعميم تطبيق منظومة الخصم المباشر لإنتاج الخبز على جميع محافظات الجمهورية الصادر في ٢٠٢٦/٦/٣٠ على ان يتم تطبيقه بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١. • لم يتم الافصاح بالإيضاحات المتممة عن الاحداث اللاحقة والمتمثلة في تطبيق التوجيه الوزاري رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٦ بشان تعميم تطبيق منظومة الخصم المباشر لإنتاج الخبز على جميع محافظات الجمهورية الصادر في ٢٠٢٦/٦/٣٠ على ان يتم تطبيقه بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١. • **لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية منها ما يلي:** • متطلبات الفقرات أرقام (٧٣، ٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها. • التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون أخرون طبقاً لما تقضي به الفقرات أرقام (٧٧، ٧٨ بند ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية.	• تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.

()

ملحوظة	الرد
٢٥. ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية وما أسفرت عنه متابعة بعض التحقيقات الداخلية بالشركة وقرارات الجزاءات الخاصة بقطاعات الشركة وقطاع الحركة والنقل الرئيسي نتيجة ضعف نظم الرقابة الداخلية مع عدم تناسب الجزاءات الموقعه على بعض العاملين في التحقيقات المثارة بشان بعض الوقائع مع الجرم المرتكب ومثال ذلك العجوزات والتزوير في دفاتر وسجلات الشركة وذلك نتيجة الخطا في التوصيف من قبل الشئون القانونيه في تلك الوقائع والتى اعتبرتها مخالفات اداريه رغم كونها وفقا لما نص عليه قانون العقوبات جرائم عجوزات ماليه وتزوير في دفاتر وسجلات الشركه وهذا الامر يشير الى تراخى الشركة في تطبيق العقوبات القانونيه على مرتكبى تلك المخالفات مما يفقد هذا الامر الهدف من تلك العقوبة ومن امثلة ذلك ما يلى :	
• عجز الفوارغ البلاستيكية الموجودة طرف أمين مخزن الفوارغ بمطحن جمصه التابع لمنطقة الدقهلية بكميات ٣١٨٨٠ جوال فارغ دقيق ٨٧,٥٪ ، و٤٢٤٥٠ جوال فارغ نخالة خشنة والتي تم اثباتها بمحضر الجرد بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٢ عن الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٦/٤/١٢ وفقا للجنة المشكلة للقيام بذلك والمقدر قيمتها بمبلغ ٥٢٠ ألف جنيه فضلا عن التلاعب الكشط والحذف والتلاعب في الأرصدة الدفترية المثبتة بسجل العهد وقد تم احالة ذلك الموضوع للتحقيق وفقا لتأشيرة الرئيس التنفيذي ٢٠٢٦/٤/١٦ ، وقد تم اجراء التحقيقات من قبل الشئون القانونية خلال الفترة من ٢٠٢٦/٤/٢٢ وحتى ٢٠٢٦/٥/١٧ لسماع اقوال اللجنة وامين العهدة وقد أقر أعضاء اللجنة بصحة الواقعة وفقا للمحضر المحرر في ذلك وقد أظهرت تلك الواقعة العديد من النقاط التى تتجلى من خلاله أظهار ضعف الرقابة الداخلية والضبط والتى يمكن رصدها فيما يلى :	• جدير بالذكر ان اكتشاف مثل هذه الحالات يدل على قوة نظم الرقابة والضبط الداخلى بالشركة . • رجاء التفضل بالإحاطة بانه تم فور إكتشاف العجز من خلال الاجهزة الرقابية بالشركة تم إحالة الموضوع الى التحقيق وبالرغم من قيام امين العهدة بتوريد كامل كمية العجز والبالغة نحو ٣١٨٨٠ جوال فارغ دقيق ٨٧,٥٪ ، ٤٢٤٥٠ جوال فارغ نخالة خشنة الا ان تم مجازاته بخصم خمسة أيام من راتبه وما يتبع ذلك من اثار وتخصم علاوة من راتبه .
• التلاعب فى الارصدة الدفترية بما يتطابق مع الرصيد الفعلى وفقاً لما اعترف به امين العهدة فى التحقيق والتى تشير الى عدم وجود أي دور للمراجعة والرقابة على حسابات المخزون سواء بقطاع الدقهلية أو المركز الرئيسى للشركة وهو الامر الذى يشير إلى عدم قيام ادارة التفتيش بإجراء أعمال جرد وفحص مستندي للأرصدة بالمخزن. • على الرغم من تأشيرة السيد الدكتور الرئيس التنفيذي للشركة على المذكرة المقدمة من مدير عام المخازن والمستودعات فى ٢٠٢٦/٤/١٥ والمثبتة بها كافة الوقائع (العجز – التلاعب) وهو إحالة الموضوع للقطاع القانوني للتحقيق واتخاذ كافة الاجراءات القانونية فى ٢٠٢٦/٤/١٦ والذى تم التحقيق فى الواقعة بداية من ٢٠٢٦/٤/٢٨ الا انه لم يتم استدعاء المسئول عن العهدة والمتسبب في العجز الا بداية من يوم ٢٠٢٦/٥/١٢ على الرغم من انه هو المسئول عن العهدة والعجز .	

()

ملحوظة	الرد
• على الرغم من استمرار التحقيق فى تلك الواقعة وعدم الانتهاء من التحقيق والوصول الى التوصيف القانوني للواقعة وتوصيات الشئون القانونية الا انه تبين قيام امين العهدة بتوريد كميات العجز اعتباراً من يوم ٢٠٢٦/٤/٢٨ حتى ٢٠٢٦/٦/٦ وذلك بناء على طلب امين العهدة المقدمة الى مدير المطحن والمستوفاة بعض التأشيرات المتمثلة في (مدير المطحن – مدير إدارة المخازن – رئيس قطاع منطقة الدقهلية) والتى بناء على تلك التأشيرات تم التوريد من قبل أمين المخزن وفقاً لما ورد بالتحقيقات على الرغم من المخالفة الصريحه للائحة الشركة والوصف الوظيفى المحدد لكل درجة وظيفية والتى هي خارج اختصاص كافة الدرجات السابقة الموافقة الصريحه على توريد تلك الكميات حيث ان هذا الامر من اختصاص مجلس ادارة الشركة والرئيس التنفيذي بناء على توصية الادارة القانونية بعد الانتهاء من التحقيقات فى هذا الشأن . • بناء على اقوال أمين المخزن فى التحقيقات بانه استمر فى العمل مع أمين العهدة الجديد حتى يتمكن من توريد كامل كمية العجز وذلك بالمخالفة للقواعد الرقابية ولائحة الشركة التى كان يستوجب انهاء تكاليفه بإعمال العهدة والمخزن لما بادر منه من عجز وتلاعب . • تم توريد كامل كمية العجز من خلال التواصل المباشر من قبل قطاع الدقهلية مع كلاً من الموردين (شركة المصرية للبلاستيك –النيل للبلاستيك) وليس من خلال إدارة الاحتياجات المنوط بها التعامل مع الموردين لتلبية إحتياجات الشركة هذا وقد استجاب المورد فى توريد كامل اجوالة بنفس العلامة التجارية للشركة وبذات المواصفات على الرغم من ان العلامة التجارية والبيانات المدونة على الاجولة تسجل باسم الشركة كعلامة تجارية خاصة بالشركة ولا يجوز وقفاً للقوانين استخدامها من قبل أى اشخاص (اعتبارية – طبيعية) خلاف الشركة • قيدت الواقعة من قبل الشئون القانونية على انها واقعة مخالفة إدارية طبقاً لقانون العمل ولائحة الجزاءات بالشركة والذى تم بناء عليها بمجازاته بخصم خمسة ايام خصماً من الاجر الأساسي بمقدار علاوة دون الاخذ فى الاعتبار ما نص عليه قانون العقوبات مادة "١١٣ "مكرر من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته وكذا المادة رقم "٢٦ "لقانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته والتي تنص على أنه يجب علي كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوي عنها أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة . • الذى يشير الى ضعف الجزاء الواقع مقارنة بالجرم المرتكب مما يفقد الهدف من وضع العقوبة والردع للأخرين أن يرتكب تلك الجرائم بالإضافة الى عدم الاهتمام بالجرم الخاص بالتلاعب فى الدفاتر والعهدة والكشط والشطب فى تلك الدفاتر بهدف أخفاء العجز مما يشير الى تعمد امين العهدة نية القصد فى ارتكاب ذلك الجرم	

()

ملحوظة	الرد
• تبين لنا من خلال مراجعة سجلات مواد التعبئة والتغليف خلال العام المالي وبعض المطاحن وجود زيادات جرديه (أجوله دقيق ،نخالة) بصفة دورية شهرياً بلغت جملتها ٦٥٨٢١ جوال دقيق ٨٧,٥٪ ، ٤٢ الف جوال نخاله خلال العام المالي منها نحو ٣٦٧٥٠ جوال دقيق ٨٧,٥٪، ٣٤٥٠٠ جوال نخالة بمطحن سندوب دون الاشارة عن أسباب تلك الزيادات وعن كيفيه توجدها رغم عدم الاشارة فى تقرير الفحص والاستلام لمواد التعبئة عند ورودها من المورد عن وجود اية زيادات سواء فى العدد أو الوزن ولم تشر المحاضر الجرد عن أسباب تلك الزيادات.	• للإحاطة بانه يتم الفحص والاستلام من خلال اتخاذ جشن بوزن البالات التي يتم توريدها بوزن ٦٠ كجم للبالة وعليه... يكون هناك احياناً زيادة في عدد الاجولة عن ٥٠٠ جوال باله مما يؤدى الى الزيادة الجردية التي يتم إضافتها من خلال الأجهزة الرقابية بالشركة .
• عجز كمية ٢٧٣٤٥ لتر بقيمة ٤٣٤٢٣٧ جنيه نتيجة وجود تلاعب في كروت الشحن السيارات خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ وقد باشرت الشئون القانونية التحقيق وقد أقرت بوقفهم عن العمل واحالتهم الى نيابة الاموال العامة بالمنصورة وقيدت برقم ٢ لسنة ٢٠٢٦.	• تم الإحالة الى النيابة العامة .
• وجود تلاعب فى سجل الحضور والانصراف للسائقين فى قطاع الحركة والنقل والمسئول عنه محمد خليل محمد رئيس قسم التشغيل بالحركة والنقل حسبما تبين لإدارة التفتيش والرقابة والذى أظهر اثبات وجود تلاعب فى السجل المشار اليها حيث تلاحظ اثبات حضور كلاً من السائقان وليد حسن محمد وابراهيم محمد محمد الغمرى وذلك عن الفترة من ٢٠٢٦/٤/٢٩ وحتى ٢٠٢٦/٥/١٤ على الرغم من وجودهما خارج البلاد وفقاً لما أفاد به عضو التفتيش فضلا عن وجود السيارات الخاصة بهم لدى جراج الحركة والنقل ارقام ٣٧٦٤ ،٢٨٧٣ وقد تم تكليف الشئون القانونية لإجراء التحقيق في ذلك والتي باشرت التحقيق وتم أثبات صحة الواقعة بالإضافة الى تغيب السائقين السابق ذكرهما عن العمل من ٢٠٢٦/٦/١ وحتى ٢٠٢٦/٦/١٣ وتم توجيه إنذارات لهم بالفصل وتم الادعاء بالتمارض على الرغم من رفض التقرير من اللجنة الطبية بالهيئة العامة للتامين الصحي وعدم احتساب تلك الفترة إجازة مرض هذا وقد أوصت الشئون القانونية تطبيقاً لإحكام قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ بإنهاء خدمة السائقين وقد أصدر الرئيس التنفيذي القرار رقم ٥٦٦ فى ٢٠٢٦/٧/١ والقرار رقم ٥٨٥ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٧ وذلك بإنهاء خدمتهم الا انه صدر قرار أخرمن الرئيس التنفيذي رقم ٧٣٦ بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١٨ بإعادة تعينهم وذلك رغم سابق ما تم الاشارة اليه من مخالفات وكذا مخالفة ذلك لقرار وزير التموين رقم ١١٧ لسنة ٢٠٢٦ والصادر في ٢٠٢٦/٦/١ وكذا كتاب رئيس الشركة القابضة رقم ١٣٨٣ في ٢٠٢٦/٦/٤ موجهاً للشركة بعدم إجراء ايه تعيينات.	• نظراً للظروف الحالية بعدم وجود سائقين بمواقع الشركة المختلفة ولخبره المذكورين تم إعادة تعينهم على بداية درجة التعيين وإلغاء سنوات خدمتهم بالشركة وتم التعامل بروح القانون في هذه الإجراءات للحفاظ على حياه اسرتين .
• بالإضافة الى ما تكشف لنا أثناء فحصنا لوحدات ومواقع الشركة ومنها: • احتفاظ بعض أمناء الخزن بالنقدية والتأخر في توريدها.	• تم التنبيه مشدداً بتوريد النقدية أولاً بأول كلما امكن في ضوء منظومة الخصم المباشر لتوريد بعض المخابز قيمة الدقيق بعد مواعيد غلق البنوك .

()

ملحوظة	الرد
• ضعف الرقابة على أوامر تشغيل السيارات بقطاع الحركة والنقل وإدارة الشركة. • عدم إمساك دورة مستنديه لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع إثبات الكميات فقط عند البيع. • تكرار شراء العديد من ذات الأصناف خلال فترات متقاربة مما أدي إلى تفاوت الأسعار. • وجود قصور في أعمال الصيانة الدورية التي تتم بوحدات الشركة المختلفة. • وجود العديد من الأعطال والمشاكل الفنية في بعض موازين البسكول بوحدات الشركة. • عدم الفصل بين أرصدة مخازن الدقيق وصالات الإنتاج بمطاحن الشركة وبمصنع المكرونة. • إسناد أمانة عهدة عدة مخازن لشخص واحد وعدم تأمين بعض المخازن. • تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على استخدام الوقود. • عدم إمساك سجلات لقيد المكاتبات الواردة والصادرة ببعض وحدات ومواقع الشركة. • **يتعين على الشركة موالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة مع تدعيم نظم الرقابة التي تكفل إحكام الرقابة على ممتلكات الشركة.**	• تم التنبيه نحو ضرورة العمل على تلافى ما ورد بالملاحظة . • تم إعداد دورة مستندية للمخلفات شهرياً ويتم متابعة التنفيذ ومحاسبة المقصرين وذلك في ضوء صدور درجات النظافة الفعلية كل فترة زمنية تصل في بعض الأوقات لشهر . • نظراً لتقلبات الأسعار في الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات السياسية التي تمر بها المنطقة فان الموردين لا يقوموا بمد الارتباط او التعاقد على كميات كبيرة . • تم التنبيه نحو صيانة الوحدات من خلال جداول زمنية بالتناوب في نهاية ا لبرامج . • يتم صيانة الموازين من خلال عقد محرر لهذا الغرض ويتم الإصلاح فور الإبلاغ عن اى عطل . • تم التنبيه نحو فصل الإنتاج التام عن الخامات . • بخصوص السيارات هناك معدلات لاستخدام السولاء والبنزين تم تحديدها من خلال لجنة ويتم إحتساب المعدلات كل ثلاثة اشهر لتحديد الإنحرافات وتحميل باقى استهلاك زيادة عن المعدلات للسائق وجارى تدعيم نظم الرقابة من خلال إصدار تعليمات دورية .
• **الـــــــرأي المتحفظ:** • وفيما عدا تأثر ما تقدم والأمور المبينة بتقريرنا عاليه فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها تعبر عنددنذ بعدالة ووضوح فى كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن شرق الدلتا في ٣٠ يونيه ٢٠٢٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.	• تمت الإحاطة .
• **تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:** • تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي فقط بأغراض تقييم المخزون ونرى تطويره وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية كما أ ن البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التي تثبتها مثل تلك البيانات.	• تمت الإحاطة .
• **أعمال البيئة والأمن الصناعي:** • عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٥/١٠/١١ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية. • يتعين **ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.**	• جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .

()

ملحوظة	الرد
• **عدم الالتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ بشأن البيئة حيث أسفر فحص الآثار البيئية وسلبياتها وفقاً للمتابعة الميدانية التي تمت بمعرفتنا لوحدات الشركة المختلفة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩، ومن صور ذلك ما يلي:** • التأخر في تجديد بعض شهادات السجل الصناعي لبعض وحدات ومواقع الشركة. • عدم وضع الأغطية للسيور والتروس وبعض المعدات للحد من الحوادث ببعض المطاحن. • عدم تشغيل أجهزة شفط الهواء ببعض المطاحن. • عدم وجود مراوح شفط أتربة ببعض المطاحن. • وجود أسلاك كهربائية خارج الحوائط وغير معزولة ببعض وحدات الشركة ومرور بعض كابلات الكهرباء الخاصة ببعض المطاحن من فوق سطح الأرض. • عدم الالتزام بوسائل السلامة والصحة المهنية حيث تبين عدم استخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية كالكمامات وسدادات الأذن والنظارات الواقية وكذا الملابس المخصصة للعمل. • عدم نظافة بعض المطاحن وبعض الآلات والمعدات والعنابر والأقسام الموجودة بها. • انتشار الأتربة والمخلفات ببعض مطاحن ومخازن الشركة. • وجود رشح من مياه الأمطار بجدران وأسقف بعض مطاحن ووحدات ومواقع الشركة. • عدم وجود طفايات حريق ببعض مواقع ومخازن الشركة. • عدم تدعيم الإضاءة والإنارة ببعض وحدات الشركة. • وجود كسر بزجاج نوافذ بعض وحدات الشركة مما يسمح بدخول الأتربة. • وجود بعض التشققات والرشح بحوائط وأسقف بعض المخازن وظهور حديد التسليح منها. • **يتعين الالتزام بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.**	• تقوم الشركة بتجديد كافة شهادات السجل الصناعى للوحدات وهناك بعض التاخير الناتج من الإدارات الصناعية بالمحافظات رغم تقديم الطلبات في اوقاتها . • تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩. • تم توفير وسائل السلامة والصحة المهنية وقد قامت الشركة بإستبدال المستهلك بشراء وسائل الحماية بقيمة ١٧٧٦٥٠ جنيهاً . • تقوم الشركة بإجراء عمليات الصيانة المستمرة للطفايات وغيرها والحصول على شهادات الحماية المدنية وكذلك تغيير زجاج النوافذ بإستمرار هذا بجانب اعمال الصيانة المدنية . • طرحت الشركة مناقصة للتخلص من الاتربة والمخلفات من خلال تجار وادى ذلك الى زيادة مبيعات المخلفات .

❖ **تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى** أي ملاحظات .

الله ولى التوفيق ...

تحريرا في / / ٢٠٢٦

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

الرئيس التنفيذى للشركة

دكتور / وليد محمد لطفى نصار